«الخطوات العملية للتفسير المقارن»

إعداد:

عمران علي عبد السلام عليلش

محاضر، قسم القراءات القرآنية كلية الدراسات الإسلامية

(جامعة مصراته – ليبيا)

الاستلام: 3.5.2025 القبول: 14.6.2025

المستخلص:

يهتم هذا البحث بدراسة موضع من كتاب ابن تيمية –رحمه الله- والموسوم بـ « تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء حتى لا يوجد في طائفة من كتب التفسير فيها القول الصواب؛ بل لا يوجد فيها إلا ما هو خطأ» حيث قمت بنقل قول ابن تيمية من كتابه في الآية، ثم قارنته مع مجموعة من أقوال المفسرين الذين سبقوه والذين جاءوا بعده، مع الجمع بين الأقوال إن أمكن أو الترجيح بينها باتباع قواعد الترجيح.

والمبحث الثاني: يوضح كيفية تطبيق الخطوات العملية والتطبيقية للتفسير المقارن من خلال آية من كتاب الله، فيبين موطن الخلاف وتحريره ومن أين نشأ (السبب)، ثم جمع أقوال المفسرين، ثم يأتي بعد ذلك بيان وجه الاستدلال وتلخيص هذه الأقوال والترجيح بينها، وتحليل ذلك من كتب التفسير واللغة والإعراب والقراءات، حسب ما تقتضيه الحاجة للتوضيح أو الترجيح، وتحليل ذلك كله من كتب التفسير واللغة والإعراب والقراءات وغيرها، وهذا يبين العلاقة الوطيدة بين العلوم وحاجة بعضها لبعض.

الكلمات المفتاحية: ابن تيمية، المفسرون، تطبيق، الترجيح، أقوال.

Abstract:

This research focuses on studying a section from the book of Ibn Taymiyyah—may Allah have mercy on him—titled "Interpretation of Verses That Have Confused Many Scholars, to the Point That No Correct Interpretation Exists in Some Tafsir Books, but Only Erroneous Ones." In this study, I first presented Ibn Taymiyyah's commentary on a given verse from his book, then compared it with the interpretations of earlier and later scholars. When possible, I attempted to reconcile differing views, or otherwise, I determined the most valid interpretation by applying the principles of preference (tarjeeh).

The second chapter demonstrates the practical and applied steps of comparative interpretation (tafsir muqāran) through an analysis of a specific Quranic verse. This involves identifying the point of disagreement, clarifying its origins (i.e., the reason behind the divergence), and compiling the opinions of various interpreters. Following this, I analyzed the reasoning behind each interpretation, summarized the

differing views, and evaluated them based on principles of preference. This analysis is conducted using sources in tafsir, language, grammar, and Quranic recitations, depending on the requirements for clarification or preference. Through this approach, the study highlights the interconnectedness of Islamic sciences and their reliance on one another.

key words: Application - Interpretatives - Ibn Taymyyah - Correct interpretation or Weighting - Statements.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن استنّ بسنته وسار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين. أما بعد:

فإن من أجلّ العلوم علم التفسير خاصة وأنه يتعلق بكتاب الله تعالى فيوضح المعنى المراد، ويزيل الإشكال، ويبين الأحكام، وهو أنواع كثيرة منها التفسير التحليلي والتفسير الموضوعي والتفسير الفقهي والتفسير المقارن، وقد وقع الاختيار على النوع الأخير لأكتب فيه بحثي هذا، حيث جمعت بين القديم والحديث، وذلك بدراسة موضع من كتاب ابن تيمية -رحمه الله- ثم بتطبيق خطوات تبين الطريقة العملية للتفسير المقارن، وجعلته بعنوان: «الخطوات العملية للتفسير المقارن».

- مشكلة البحث: هناك مواضع تكلم عنها شيخ الإسلام ابن تيمية وأن تفسيرها أشكل على كثير من العلماء فهل لهذه الآيات معانٍ وتوجيهات؟ وهل فسرها المفسرون ممن سبقه أو من جاء بعده؟ وهل يصلح أن يكون ما ذكروه تفسيراً لها؟ وهل يمكننا أن نجمع بين الأقوال أو نرجح بينها؟ وكيف تتم خطوات التفسير المقارن عملياً بطريقة علمية مرتبة؟

وأهداف البحث هي: أن أظهر موضعاً من هذه المواضع بدراسة علمية متسلسلة، وذلك بنقل أقوال المفسرين ودراستها بعناية وتمعن؛ حتى يتضح فهم المراد منها قدر الإمكان حسب الطاقة البشرية، مستعينا بالكتب التي تتعلق بهذا الشأن من كتب تفسير ولغة وإعراب وقراءات وغيرها، حتى يتسنى لنا فهم المراد من الآية، وكذلك تطبيق الخطوات العملية للتفسير المقارن عل آية من كتاب الله تعالى بعناية ودقة.

- أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في أنه يخدم علم التفسير، فهو يجمع بين أقوال المفسرين قديما وحديثا في مكان واحد، ثم يرجح بينها ما أمكن ذلك؛ باستعمال الخطوات العملية والتطبيقية للمقارنة بين الأقوال وجمعها أو الترجيح بينها.

الدراسات السابقة:

- التفسير المقارن دراسة تأصيلية د/ مصطفى إبراهيم المشني: نشر في مجلة الشريعة والقانون العدد 26 ربيع الأول 1427هـ إبريل 2006م. تناول فيه مؤلفه موضوع التفسير المقارن من حيث محدداته اللغوية والاصطلاحية ونشأته والبدء فيه ومراحله وتبيين الأصول والقواعد له، والموضوعات التي تتمثّل في أقسامه ومن ثَمّ تحديد المنهجية العلمية التي تعين على البحث فيه ومعرفة ما يفيده هذا النوع من التفسير وما يرمي إليه من فوائد وغايات وهو

كتاب مفيد جدا

- التفسير المقارن إشكالية المفهوم د/ جهاد محمد فيصل النصيرات: الناشر جامعة مؤتة عمادة البحث العلمي الكرك الأردن تاريخ النشر 2015م. تناولت هذه الدراسة طريقة علمية للوصول إلى التعريف العلمي الصحيح للتفسير المقارن وذلك بعد الإشكالات التي لحقت به والاختلافات في ضبط تعريفه وبيان حدوده وتمييز ألوانه.
- التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق د/ روضة عبدالكريم فرعون: الناشر دار النفائس الأردن وهو الآن كتاب مطبوع وأصله رسالة جامعية نالت بها الباحثة درجة الدكتوراه من جامعة العلوم الإسلامية العالمية في الأردن من قسم التفسير وعلوم القرآن وقد أشرف على معظم الرسالة الدكتور فضل عباس ثم وافته المنية ثم أكمل الإشراف الدكتور شحادة العمري، فهو أحد الكتب المعاصرة التي تناولت فيه مؤلفته التفسير المقارن نظرياً وتطبيقيّاً، فهو استقراء للجهود السابقة وتتبعها ونقدها، ثم جانب تطبيقي اعتمدت فيه على الدراسة التحليلية والموازنة بين الأقوال من خلال سورة الفاتحة، فقد سلكت طريق التحليل والمناقشة.

- منهجيتي في هذا البحث: ودراستي هنا تختلف عما تقدم من الدراسات السابقة التي ذكرت، حيث تتمثّل فيما يأتي:

1 – دراسة مقارنة لموضع من كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – وذلك بجمع أقوال المفسرين على مختلف أزمانهم واختلاف أقوالهم ما أمكن ذلك، أو الترجيح بينها بقواعد الترجيح المعروفة.

2 – توضيح الخطوات العملية للتفسير المقارن وتطبيقها عملياً على موضع من كتاب الله تعالى من سورة الفتح.

3 – يعتمد هذا البحث على الاستقراء والمقارنة والتحليل في آنٍ واحد، فهو دراسة عملية أكثر من كونها نظرية؛ حيث جمعت وقارنت مجموعة من أشهر أقوال المفسرين بغية الوصول للجمع بينها أو ترجيح ما يمكن ترجيحه باستعمال الخطوات العملية والتطبيقية للتفسير المقارن. أما باقي الدراسات فكانت في الغالب تهتمّ بالجانب النظري أكثر من العملي، ولذلك تركت الجانب النظري ودخلت في العملي مباشرة.

واقتضت طبيعة الدراسة أن يكون البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة:

- المقدمة: ذكرت فيها مشكلة البحث وأهدافه وأهميته والدراسات السابقة ومنهجيته.

المبحث الأول: توضيح آية من كتاب ابن تيمية: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نقل أقوال المفسرين الذين سبقوا ابن تيمية

المطلب الثاني: نقل أقوال المفسرين الذين جاءوا بعد ابن تيمية

المطلب الثالث: تفصيل الأقوال والترجيح

المبحث الثاني: تطبيق الخطوات العملية للتفسير المقارن من خلال آية من كتاب الله

المطلب الأول: موطن الخلاف وتحريره ومن أين نشأ (السبب)

المطلب الثاني: نقل أقوال المفسرين

المطلب الثالث: بيان وجه الاستدلال وتلخيص هذه الأقوال والترجيح بينها

وخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال تطبيق الخطوات العملية في هذا البحث، ثم التوصيات.

ثم ذكرت المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها ورتبتها حسب أسماء المؤلفين.

وأسأل الله أن يوفقنا في هذا البحث، ويعيننا فيه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

المبحث الأول: توضيح آية من كتاب ابن تيمية:

نقل ما جاء في كتاب ابن تيمية:

قال الله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ (66)﴾ من سورة يونس عليه السلام

قال ابن تيمية (ت728هـ) رحمه الله:

ظن طائفة أن «ما» نافية، وقالوا: ما يدعون من دون الله شركاء في الحقيقة، بل هم غير شركاء، وهذا خطأ؛ ولكن «ما» هنا حرف استفهام. والمعنى: وأي شيء يتبع الذين يدعون من دون الله شركاء؟ ما يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون.

و «شركاء» مفعول «يدعون» ، لا مفعول «يتبع» .

فإن المشركين يدعون من دون الله شركاء كما قد أخبر الله عنهم بذلك في غير موضع. فالشركاء موصوفون في القرآن بأنهم يدعون من دون الله، ولم يوصفوا بأنهم يتبعون، وإنما يتبع الأئمة الذين كانوا يدعون هذه الآلهة.

ولهذا قال بعد هذا: {إن يتبعون إلا الظن}، ولو أراد أنهم ما اتبعوا شركاء في الحقيقة لقال: «إن يتبعون إلا من ليسوا شركاء»، بل هو استفهام بين به أن المشركين الذين دعوا من دون الله شركاء؛ ما اتبعوا إلا الظن، ما اتبعوا علما.

فإن المشرك لا يكون معه علم يطابق شركه. إذ العلم لا يكون إلا مطابقا للمعلوم، والمشرك اعتقاده للشرك اعتقادا غير مطابق، وهو فيه ما يتبع إلا الظن، وهو يخرص يحرز حرزا، وهو كذب وافتراء كقوله: ﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾.[1] {سورة الذاريات: 10}

المطلب الأول: نقل أقوال المفسرين الذين سبقوا ابن تيمية:

أولاً: رأي الطبري (ت310هـ): (وما يتبع الذين يدعون من دون الله شركاء)، يقول جل ثناؤه: وأي شيء يتبع من يدعو من دون الله، يعني: غير الله وسواه شركاء. ومعنى الكلام: أيّ شيء يتبع من يقول لله شركاء في سلطانه وملكه كاذبا، والله المنفرد بملك كل شيء في سماء كان أو أرض؟.[2] فقد ذكر –رحمه الله– الاستفهام فقط.

ثانياً: رأي الثعلبي (427هـ): (ما) الاستفهام يقول وأي شيء يتبع الذين يدعون من دون الله شركاء يعني أنهم ليسوا على شيء.[3] كذلك ذكر الاستفهام فقط.

---

(1) ابن تيمية، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء حتى لا يوجد في طائفة من كتب التفسير فيها القول الصواب بل لا يوجد فيها إلا ما هو خطأ، تحقيق: عبد العزيز بن محمد الخليفة، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، 1417هـ = 1996م، عدد الأجزاء: 2 (بترقيم واحد متسلسل)، 1/144-146.

(2) الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، (المتوفى: 310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م، عدد الأجزاء: 24، 15/143.

(3) الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو إسحاق (المتوفى: 427هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي

ثالثاً: رأي البغوي (ت510هـ): هو إما استفهام معناه: وأي شيء يتبع الذين يدعون من دون الله شركاء؟ وقيل: وما يتبعون حقيقة لأنهم يعبدونها على ظن أنهم شركاء فيشفعون لنا وليس على ما يظنون، إن يتبعون إلا الظن، يظنون أنها تقربهم إلى الله، وإن هم إلا يخرصون، يكذبون.[4] ذكر فيها قولان: الاستفهام وكأنه الراجح عنده؛ لأنه في النفي جاء بقيل والنفي.

رابعاً: رأي الزمخشري (538هـ): أي: وما يتبعون حقيقة الشركاء وإن كانوا يسمونها شركاء؛ لأنّ شركة الله في الربوبية محال. ويجوز أن يكون (وَما يَتَّبِعُ) في معنى الاستفهام، يعنى: وأي شيء يتبعون. وشُرَكاءَ على هذا نصب بيدعون، وعلى الأَوّل بيتبع. ويجوز أن تكون «ما» موصولة معطوفة على «من» كأنه قيل: ولله ما يتبعه الذين يدعون من دون الله شركاء، أي: وله شركاؤهم.[5] قلت: فقد ذكر فيها ثلاثة أقوال هي: النفي والاستفهام وأنها موصولة. وكأنه رجح النفي لسببين اثنين: ذكره أولاً، ثم في الباقي بقوله ويجوز.

خامساً: رأي ابن عطية (ت542هـ): وقوله (وَما يَتَّبِعُ) يصح أن تكون (ما) استفهاما بمعنى التقرير وتوقيف نظر المخاطب، ويعمل (يَدْعُونَ) في قوله (شُرَكاءَ)، ويصح أن تكون نافية ويعمل (يَتَّبِعُ) في (شُرَكاءَ) على معنى أنهم لا يتبعون شركاء حقا، ويكون مفعول (يَدْعُونَ) محذوفا، وفي هذا الوجه عندي تكلف.[6] نرى أنه رجح الاستفهام وضعّف النفي.

سادساً: رأي ابن الجوزي (597هـ): أي: ما يتبعون شركاء على الحقيقة؛ لأنهم يعدُّونها شركاء لله شفعاء لهم، وليست على ما يظنون.[7] ذكر النفي فقط.

سابعاً: رأي الرازي (606هـ): وفي كلمة (ما) قولان: الأول: أنه نفي وجحد، والمعنى أنهم ما اتبعوا شريك الله تعالى إنما اتبعوا شيئا ظنوه شريكا لله تعالى. الثاني: أن (ما) استفهام، كأنه قيل: أي شيء يتبع الذين يدعون من دون الله شركاء، والمقصود تقبيح فعلهم يعني أنهم ليسوا على شيء.[8] نلاحظ أنه ذكرهما على السواء (بدون ترجيح).

ثامناً: رأي العكبري (616هـ): قوله تعالى: (وما يتبع): فيه وجهان: أحدهما هي نافية، ومفعول «يتبع» محذوف دل عليه قوله: «إن يتبعون إلا الظن». و«شركاء» مفعول «يدعون»؛ ولا يجوز أن يكون مفعول «يتبعون»؛ لأن المعنى يصير إلى أنهم لم يتبعوا شركاء، وليس كذلك. والوجه الثاني: أن تكون (ما) استفهاما في موضع نصب بـ «يتبع».[9]

محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى 1422هـ - 2002 م، عدد الأجزاء: 10، 139/5.

(4) البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء الشافعي (المتوفى : 510هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، المحقق : عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي –بيروت، الطبعة : الأولى ، 1420 هـ، عدد الأجزاء :5، 427/2.

(5) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1407 هـ، عدد الأجزاء: 4، 358/2.

(6) ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: 542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - 1422 هـ، 130/3.

(7) ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، زاد المسير في علم التفسير، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى - 1422 هـ، 339/2.

(8) الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1420 هـ، 279/17-280.

(9) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : 616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، المحقق : علي محمد البجاوي، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه، عدد الأجزاء : 2 (في ترقيم مسلسل واحد)، 680/2.

تاسعاً: رأي البيضاوي: أي شركاء على الحقيقة وإن كان يسمونها شركاء، ويجوز أن يكون شُرَكاءَ مفعول يَدْعُونَ ومفعول يَتَّبِعُ محذوف دل عليه. إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ أي ما يتبعون يقيناً وإنما يتبعون ظنهم أنها شركاء، ويجوز أن تكون مَا استفهامية منصوبة ب يَتَّبِعُ أو موصولة معطوفة على من.[10] ذكر ثلاثة أوجه فكأنه رجّح النفي.

عاشراً: القرطبي (671هـ): « ما» للنفي، أي لا يتبعون شركاء على الحقيقة، بل يظنون أنها تشفع أو تنفع. وقيل:» ما» استفهام، أي: أي شيء يتبع الذين يدعون من دون الله شركاء تقبيحا لفعلهم، ثم أجاب فقال:» إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون».[11] ذكر قولان مع ترجيحه للنفي.

المطلب الثاني: نقل أقوال المفسرين الذين جاءوا بعد ابن تيمية:

أولاً: رأي أبي حيان (745هـ): والظاهر أن ما نافية، وشركاء مفعول يتبع، ومفعول يدعون محذوف لفهم المعنى تقديره: آلهة أو شركاء أي: أن الذين جعلوهم آلهة وأشركوهم مع الله في الربوبية ليسوا شركاء حقيقة، إذ الشركة في الألوهية مستحيلة، وإن كانوا قد أطلقوا عليهم اسم الشركاء. وجوزوا أن تكون ما استفهامية في موضع نصب بيتبع، وشركاء منصوب بيدعون أي: وأي شيء يتبع على تحقير المتبع، كأنه قيل: من يدعو شريكا لله لا يتبع شيئا.[12] ذكر قولان: النفي والاستفهام، ورجح النفي.

ثانياً: رأي السمين الحلبي (756هـ): قوله: {وما يتبع} يجوز في «ما» هذه أن تكون نافية وهو الظاهر. ثم قال: ويجوز أن تكون (ما)استفهاما، يعني: وأي شيء يتبعون، و(شركاء) على هذا نصب ب(يدعون)، وعلى الأول ب(يتبع).

ويجوز أن تكون «ما» استفهامية، وتكون حينئذ منصوبة بما بعدها، ويجوز أن تكون» ما «موصولة بمعنى الذي نسقا على» من «في قوله: {ألا إن لله من في السماوات} ، كأنه قيل: ولله ما يتبعه الذين يدعون من دون الله شركاء، فهذه أربعة أوجه.[13] ذكر النفي ورجّحه ثم ذكر الاستفهام بوجهين ثم ذكر الموصولية.

ثالثاً: رأي أبي السعود (982هـ): (وما) إما نافيةٌ وشركاءَ مفعولُ يتّبع ومفعولُ يدْعون محذوفٌ لظهوره؛ أي: ما يتبع الذين يدعون من دون الله شركاءَ في الحقيقة وإن سمَّوْها شركاءَ، فاقتُصر على أحدهما لظهور دلالته على الآخر، ويجوز أن يكون المذكورُ مفعولَ يدعون ويكون مفعولُ يتّبع محذوفاً لانفهامه من قوله تعالَى:{إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظن} أي: ما يتبعون يقيناً إنما يتبعون ظنَّهم الباطلَ.

وإما موصولةٌ معطوفةٌ على (مَنْ)؛ كأنه قيل: ولله ما يتبعه الذين يدعون من دون الله شركاء أي وله شركاؤهم وتخصيصُهم بالذكر مع دخولهم فيما سبق عبارةٌ أو دلالةٌ للمبالغة في بيان

(10) البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (المتوفى: 685هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى - 1418 هـ، 118/3.

(11) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964م، عدد الأجزاء: 20 جزءا (في 10 مجلدات)، 360/8.

(12) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، البحر المحيط في التفسير، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: 1420 هـ، 84/6.

(13) السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، عدد الأجزاء: 11، 235/6-236.

بطلان اتباعهم وفساد ما بنَوْه عليه من ظنهم شركاءَهم معبودين مع كونهم عبيداً له سبحانه.

وإما استفهاميةٌ أي: وأيُّ شيءٍ يتّبعون، أي: لا يتبعون شيئا ما يتبعون إلا الظن والحال الباطل.[14]

فقد ذكر فيها ثلاثة أقوال: النفي والموصولية والاستفهام، بدون ترجيح.

رابعاً: رأي ابن عاشور (1393هـ): و (ما) نافية لا محالة، بقرينة تأكيدها ب (إن) النافية، وإيراد الاستثناء بعدهما.[15] لم يذكر فيها إلا النفي فقط.

خامساً: قد جمع الدرويش (1403هـ) في كتابه هذه الوجوه الأربعة وعلق عليها حيث قال: (ما) نافية وشركاء مفعول به ليتبع ومفعول يدعون محذوف لفهم المعنى والتقدير وما يتبع الذين من دون الله آلهة شركاء أي: وما يتبعون حقيقة الشركاء وان كانوا يسمونها شركاء لأن شركة الله في الربوبية محال إن يتبعون إلا ظنهم أنهم شركاء.

ويجوز أن تكون ما استفهامية وتكون حينئذ منصوبة بما بعدها أي ما يتبع.

ويجوز أن تكون ما موصولة معطوفة على من كأنه يقول والله ما يتبعه الذين يدعون من دون الله شركاء أي وله شركاؤهم.

ويجوز أن تكون ما الموصولة هذه في محل رفع بالابتداء، والخبر محذوف تقديره والذي يتبعه المشركون باطل. فهذه أربعة أوجه أوردناها لتقاربها في الأرجحية وإن كان الأول أسهلها.[16]

ذكر النفي ورجحه ثم ذكر الاستفهام ثم ذكر الموصولية بوجهين.

المطلب الثالث: تفصيل الأقوال والترجيح:

أولاً: القائلون إن (ما) استفهامية: قال بهذا القول كل من: (الطبري والثعلبي وابن تيمية) ولم يذكروا غيره، (والبغوي والزمخشري والقرطبي والرازي والعكبري وأبو حيان والسمين الحلبي وأبو السعود والدرويش ولم يرجحوه جميعاً)، (وابن عطية والبيضاوي ورجحاه).

ثانياً: القائلون إن (ما) نافية: قال بهذا القول كل من: (البغوي والرازي والعكبري والبيضاوي وأبو السعود ولم يرجحوا بينها)، (والزمخشري والقرطبي وأبو حيان والسمين الحلبي والدرويش ورجحوه)، وأما ابن عطية فقد ضعّفه حيث قال (وفيه تكلف عندي)، (وابن الجوزي وابن عاشور واقتصرا عليه فقط).

ثالثاً: القائلون إن (ما) موصولة: (الزمخشري والبيضاوي والسمين الحلبي وأبو السعود والدرويش ولم يرجحه أحد منهم).

نلاحظ أن قول ابن تيمية (إن (ما) استفهامية) مع تخطئة النفي لا يسلّم له مع ذكر هذه الأقوال والآراء من جهابذة المفسرين، فلم يقل بهذا القول ممن وقفت عليهم إلا (الطبري

(14) أبو السعود، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: 982هـ)، تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 162/4.

(15) ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : 1393هـ)، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: 1984 هـ، عدد الأجزاء : 30 (والجزء رقم 8 في قسمين)، 225/11.

(16) درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (المتوفى : 1403هـ)، إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية، (دار اليمامة - دمشق - بيروت)، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت)، الطبعة : الرابعة ، 1415 هـ، عدد المجلدات : 10، 272/4.

والثعلبي) ولم يذكرا غيره، وابن عطية رجّحه وضعّف النفي ولم يضعفه غيره، ونلاحظ أن جميع المتأخرين بعده ممن ذكرناهم رجحوا النفي؛ بل إن ابن عاشور لم يذكر غيره، وأما بالنسبة للموصولية: فمن قال بهذا الوجه ذكر قبله الاستفهام والنفي، وكانت عباراتهم بالتضعيف كقيل وجُوّز وغيرها.

فالخلاف في الآية ليس حقيقياً ولا ينتج عنه تضاد في الأقوال، ولا يحكم عليها بأنها أشكلت على كثير من العلماء حتى لا يوجد في طائفة من كتب التفسير فيها القول الصواب بل لا يوجد فيها إلا ما هو خطأ، كما وصفها ابن تيمية رحمه الله.

المبحث الثاني: تطبيق الخطوات العملية للتفسير المقارن من خلال آية من كتاب الله ﷻ:

قال الله تعالى:

﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا (8) لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا (9) ﴾من سورة الفتح.[17]

المطلب الأول: موطن الخلاف وتحريره ومن أين نشأ (السبب):

أولاً: الوقوف على موطن الخلاف: مرجع الضمير في قوله تعالى: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾

ثانياً: تحرير محل النزاع: اختلف المفسرون في مرجع الضمير هل هو لله تعالى أم للرسول –صلى الله عليه وسلم–، مع إجماعهم على أن الضمير في قوله تعالى: وتسبحوه يعود على الله تعالى.

ثالثاً: بيان سبب الخلاف بين المفسرين:

1 – عود الضميرين إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم–؛ لأنه أقرب مذكور.

2 – عود الضميرين لله تعالى لأن السياق جاء لأول مذكور وهو الله سبحانه وتعالى.

3 – لا يوجد ما يمنع من صرف الضميرين لأحد القولين من جهة المعنى.

4 –إفراد الضمائر مع كون المذكور قبلها اسمين دليل على أن المراد أحدهما.

المطلب الثاني: نقل أقوال المفسرين:

أولاً: رأي الماوردي (ت450 هـ): فمنهم من قال أن المراد بقوله: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ أي تعزروا الله وتوقروه لأن قوله: ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ راجع إلى الله وكذلك ما تقدمه ، فعلى هذا يكون تأويل قوله: ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾ أي تثبتوا له صحة الربوبية وتنفوا عنه أن يكون له ولد أو شريك. ومنهم من قال: المراد به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعزروه ويوقروه لأنه قد تقدم ذكره، فجاز أن يكون بعض الكلام راجعاً إلى الله وبعضه راجعاً إلى رسوله، فعلى هذا يكون تأويل ﴿تُوَقِّرُوهُ﴾ أي

(17) اختلفوا في قوله تعالى: (لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه وتوقروه وتسبحوه) فقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالغيب في الأربعة، وقرأ الباقون بالخطاب. ينظر: ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833 هـ)، النشر في القراءات العشر، المحقق: علي محمد الضباع (المتوفى 1380هـ)، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]، عدد الأجزاء: 2، 375/2.
قال أبو منصور: من قرأهنَّ بالتاء فهو مخاطبة ومن قرأ بالياء فعلى معنى: لكي يؤمنوا بالله ورسوله ويعزِّروا النبي صلى الله عليه ويوقروه. ينظر: الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ)، معاني القراءات للأزهري، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1991 م، عدد الأجزاء: 3، 19/3.

تدعوه بالرسالة والنبوة لا بالاسم والكنية.[18]

ثانياً: رأي الزمخشري: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ﴾ ويقووه بالنصرة ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾ ويعظموه ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ من التسبيح. أو من السبحة، والضمائر لله عز وجلّ، والمراد بتعزير الله: تعزير دينه ورسوله صلى الله عليه وسلم. ومن فرّق الضمائر فقد أبعد.[19]

ثالثاً: رأي ابن عطية: ومعنى: ﴿تُعَزِّرُوهُ﴾ تعظموه وتكبروه، قاله ابن عباس[20]، وقال قتادة معناه: تنصروه بالقتال[21] وقال بعض المتأولين: الضمائر في قوله: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ﴾ هي كلها لله تعالى. وقال الجمهور: ﴿تُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ هما للنبي عليه السلام، ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ هي لله.[22]

رابعاً: رأي أبي حيان: والظاهر أن الضمائر عائدة على الله تعالى، وتفريق الضمائر يجعلها للرسول صلى الله عليه وسلم، وبعضها لله تعالى.[23]

خامساً: رأي السمين الحلبي: والضمائر المنصوبة راجعة إلى الله تعالى. وقيل: على الرسول إلا الأخير.[24]

سادساً: رأي أبي السعود: ﴿لِّتُؤْمِنُواْ بالله وَرَسُولِه﴾ الخطابَ للنَّبيِّ عليه الصَّلاةُ والسلام ولأُمَّتِه ﴿وَتُعَزِّرُوهُ﴾ وتقوُّوه بتقويةِ دينِه ورسولِه ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾ وتُعظِّمُوه ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ وتنزهوه أو تصلّوا له من السُّبحة.[25]

سابعاً: رأي الألوسي (ت 1270ه): ﴿وَتُعَزِّرُوهُ﴾ أي تنصروه، والضمير لله عز وجل، ونصرته سبحانه بنصرة دينه ورسوله صلّى الله عليه وسلّم ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾ أي تعظموه كما قال قتادة وغيره، والضمير له تعالى أيضا، وقيل: كلا الضميرين للرسول صلّى الله عليه وسلّم وروي عن ابن عباس، وزعم بعضهم أنه يتعين كون الضمير في ﴿وَتُعَزِّرُوهُ﴾ للرسول عليه الصلاة والسلام لتوهم أن التعزير لا يكون له سبحانه وتعالى كما يتعين عند الكل كون الضمير في قوله تعالى: ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ لله سبحانه وتعالى، ولا يخفى أن الأولى كون الضميرين فيما تقدم لله تعالى أيضا لئلا يلزم فكّ الضمائر من غير ضرورة، أي: وتنزهوا الله تعالى أو تصلوا له سبحانه من السبحة بُكْرَةً وَأَصِيلًا غدوة وعشيا.[26]

ثامناً: رأي ابن عاشور: والتعزيز: النصر والتأييد، وتعزيزهم الله كقوله: ﴿إن تنصروا الله﴾ [محمد: 7] .

والتوقير: التعظيم. والتسبيح: الكلام الذي يدل على تنزيه الله تعالى عن كل النقائص.

وضمائر الغيبة المنصوبة الثلاثة عائدة إلى اسم الجلالة؛ لأن إفراد الضمائر مع كون المذكور

(18) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450هـ)، تفسير الماوردي = النكت والعيون، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، عدد الأجزاء: 6، 313/5.

(19) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، 334/4-335.

(20) ينظر تفسير الطبري، 207/22.

(21) ينظر تفسير الطبري، 207/22-208.

(22) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 129/5.

(23) أبو حيان، البحر المحيط، 486/9.

(24) السمين الحلبي: الدر المصون، 711/9.

(25) أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، 106/8.

(26) الألوسي، محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: 1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، المحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1415 هـ، عدد الأجزاء: 16 (15 ومجلد فهارس)، 250/13-251.

قبلها اسمين دليل على أن المراد أحدهما. والقرينة على تعيين المراد ذكر ﴿وتسبحوه﴾، ولأن عطف ورسوله على لفظ الجلالة اعتداد بأن الإيمان بالرسول صلى الله عليه وسلم إيمان بالله فالمقصود هو الإيمان بالله. ومن أجل ذلك قال ابن عباس في بعض الروايات عنه: إن ضمير ﴿تعزروه وتوقروه﴾ عائد إلى رسوله.[27]

المطلب الثالث: بيان وجه الاستدلال وتلخيص هذه الأقوال والترجيح بينها:

أولاً: بيان وجه الاستدلال:

1 - من أعاد الضميرين إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم-، فذلك لأنه أقرب مذكور. واستدلوا بالأثر عن ابن عباس – رضي الله عنهما -.

2 -ومن أعاد الضميرين إلى الله سبحانه وتعالى فلأن السياق جاء لأول مذكور وهو الله سبحانه وتعالى. واستدلوا بالسياق ﴿وتسبحوه﴾، ولأن القول به يجعل الجمل وحدة مترابطة لئلا يلزم فك الضمائر من غير ضرورة بخلاف القول الأول لما يلزم منه من تفكك الجمل.

3 -لا يوجد ما يمنع من صرف الضميرين لأحد القولين من جهة المعنى.

ثانياً: تلخيص هذه الأقوال والترجيح بينها:

القول الأول: الضمائر عائدة على الله تعالى: قال به كل من:

الماوردي بدون ترجيح، ورجحه كل من: الزمخشري وأبو حيان والسمين الحلبي والألوسي وابن عاشور، وضعفه ابن عطية حيث قال: إن البعض قال به، وأما أبو السعود فقد اكتفى به ولم يذكر القول الآخر.

القول الثاني: تفريق الضمائر (يجعلها للرسول صلى الله عليه وسلم، وبعضها لله تعالى): قال به كل من:

الماوردي بدون ترجيح، والزمخشري مع قوله: «ومن فرّق الضمائر فقد أبعد»،[28] وأما أبو حيان والسمين الحلبي والألوسي وابن عاشور فقد جاء عندهم هذا القول بصيغة التضعيف كقيل أو أن البعض قال به، ورجحه ابن عطية ووصفه بأنه رأي الجمهور.

قلت: وهذا الوصف من ابن عطية بأنه رأي الجمهور (تفريق الضمائر) لا يسلم له مع ما جاء في هذه الأقوال وأدلتها ووجوه استدلالها، فالأكثر ممن جمعت أقوالهم هنا قالوا بالقول الأول وأدلتهم أرجح.

الترجيح بين هذه الأقوال:

بعد نقل هذه الأقوال والآراء للمفسرين وعرضها والوقوف على وجوه استدلالها رأيت ترجيح القول الأول وهو الجمع بين الضمائر وجعلها عائدة على الله تعالى وذلك للأدلة الآتية:

1 - السباق جاء لأول مذكور وهو الله سبحانه وتعالى. لأن عطف ورسوله على لفظ الجلالة اعتداد بأن الإيمان بالرسول صلى الله عليه وسلم إيمان بالله فالمقصود هو الإيمان بالله.

2 - واستدلوا باللحاق ﴿وتسبحوه﴾، لأن القول به يجعل الجمل وحدة مترابطة وعلى نسق واحد؛ لئلا يلزم فك الضمائر من غير ضرورة، بخلاف القول الأول لما يكون فيه من تفكك

(27) ابن عاشور، التحرير والتنوير، 26/155-156.
(28) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، 4/334-335.

الجمل، وعدم مراعاة السياق للآيات.

3 - إفراد الضمائر مع كون المذكور قبلها اسمين دليل على أن المراد أحدهما. والقرينة على تعيين المراد أحد الاسمين ذكر ﴿وتسبحوه﴾ فالتسبيح لا يكون إلا لله تعالى... هذا والله أعلم.

الخاتمة:

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، كما يحب ربنا ويرضى، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واقتفى أثره واهتدى :

أما بعد :

فقد استفدت من هذا البحث كثيرا، في مجال التفسير المقارن والذي يتعلق بنوع من أنواع فهم كتاب الله تعالى، وتصفحت عدة كتب في هذا الشأن، وتعرفت على منهجياتها، وطريقة البحث فيها، والمقارنة بينها، والشكر موصول إلى الأستاذ الدكتور الفاضل: جمال محمود أبو حسّان - حفظه الله - الذي درسنا عنده هذه المادة في مرحلة الدكتوراه سنة 2018م بجامعة العلوم الإسلامية بالأردن، وأرشدنا إلى المعلومات النافعة والطريقة المثلى لدراسة هذا النوع من التفسير وتطبيقه عملياً.

وسأذكر أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث وأهمها ما يلي:

1 – فهم مراد الله تعالى بالراجح من الأقوال التفسيرية الصحيحة، وترك ما ليس له دليل يستند عليه بعد الدقة والتمحيص.

2 – أن المفسرين اجتهدوا في تفسير القرآن الكريم ونقلوا لنا هذا التراث العظيم من المتقدمين، فجزاهم الله عنا خير الجزاء.

3 – أن الأقوال التي في كتب التفسير يجب التثبت من صحتها وخاصة الأحاديث النبوية، دراسة من حيث سندها ومتنها.

4 – هذا النوع من التفسير يجعل الباحث يكسب ملكة التمحيص في الأقوال والنظر فيها وفق قواعد علمية وتحقق لديه النزاهة والموضوعية.

التوصيات:

أ - تتبع الآيات التي ذكرها ابن تيمية في كتابه والنظر فيها بجمع أقوال المفسرين لتدرس بطريقة مثلى فيتضح المراد منها بالاجتهاد والترجيح.

ب - الأخذ بالخطوات العملية والتطبيقية للتفسير المقارن عند اختلاف الأقوال حتى يتسنى للباحث والمريد فهم مراد الله تعالى وفق قواعد تأصيلية وأصول ثابتة.

فلله الحمد والمنة على ما يسره لي وفتح به علي لإتمام هذا العمل الذي أرجو أن يكون نافعاً لمن قرأه ونظر فيه. فاللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

المصادر والمراجع:

1 - الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ)، معاني القراءات للأزهري، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1991 م، عدد الأجزاء: 3.

2 - الألوسي، محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: 1270هـ)،روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، المحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1415 هـ، عدد الأجزاء: 16 (15 ومجلد فهارس).

3 - البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء الشافعي (المتوفى : 510هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، المحقق : عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة : الأولى ، 1420 هـ، عدد الأجزاء :5.

4 - البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (المتوفى: 685هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى - 1418 هـ.

5 - ابن تيمية، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء حتى لا يوجد في طائفة من كتب التفسير فيها القول الصواب بل لا يوجد فيها إلا ما هو خطأ، تحقيق: عبد العزيز بن محمد الخليفة، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، 417هـ = 1996م، عدد الأجزاء: 2 (بترقيم واحد متسلسل).

6 - الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو إسحاق (المتوفى: 427هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى 1422هـ - 2002 م، عدد الأجزاء: 10.

7 - النشر في القراءات العشر، المحقق : علي محمد الضباع (المتوفى 1380هـ)، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]، عدد الأجزاء : 2.

8 - ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، زاد المسير في علم التفسير، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى - 1422هـ.

9 - أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، البحر المحيط في التفسير، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: 1420 هـ.

10 - درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (المتوفى : 1403هـ)، إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية، (دار اليمامة - دمشق - بيروت)، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت)، الطبعة : الرابعة ، 1415 هـ، عدد المجلدات : 10.

11 - الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1420 هـ.

12 - الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة 1407 هـ، عدد الأجزاء: 4.

13 - أبو السعود، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: 982هـ)، تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

14 - السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، عدد الأجزاء: 11.

15 - الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، (المتوفى: 310هـ)،

جامع البيان في تأويل القرآن، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م، عدد الأجزاء: 24.

16 - ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : 1393هـ)، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: 1984 هـ، عدد الأجزاء : 30 (والجزء رقم 8 في قسمين).

17 - ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: 542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - 1422 هـ.

18 - العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : 616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، المحقق : علي محمد البجاوي، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه، عدد الأجزاء : 2 (في ترقيم مسلسل واحد).

19 - القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964 م، عدد الأجزاء: 20 جزءا (في 10 مجلدات).

20 - الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450هـ)، تفسير الماوردي = النكت والعيون، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، عدد الأجزاء: 6.